الأمم المتحدة

A/70/393

الجمعية العامة

Distr.: General
25 September 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٥*

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٩ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى آب/أغسطس ٢٠١٥.

ويتضمن الجزء الأول من التقرير لمحة عامة عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يقدم على وجه الخصوص معلومات مستكملة عن حق الفرد في الحياة والحرية والأمن، وعن حالات الاختطاف الدولي والأسر المنفصلة، وحرية التعبير والحصول على المعلومات، وحرية التنقل، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق المرأة، وعن تأثير الجزاءات الاقتصادية على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. ويصف الجزء الثاني من التقرير انخراط

* تأخر التقديم بسبب المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين.

191015 151015 15-12523 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الكيانات لمعالجة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يشير في هذا السياق إلى إنشاء مفوضية حقوق الإنسان (سول)، الهيكل الميداني التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي كلفها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٥/٢٥ بالعمل في مجال حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويختتم التقرير بتوصيات موجهة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي، تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٩ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى آب/أغسطس ٢٠١٥. ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي تحديداً حق الفرد في الحياة والحرية والأمن، والحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في الغذاء، والحق في الصحة. ويتناول التقرير أيضاً التأثير السلبي للجزاءات الاقتصادية على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في البلد.

٢ - وإضافةً إلى ذلك، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن انخراط الهيئات والكيانات المختلفة التابعة للأمم المتحدة من أجل معالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان قرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، وقام مجلس الأمن للمرة الأولى بتوسيع نطاق مناقشاته عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتشمل، بالإضافة إلى الشواغل النووية، مسألة حقوق الإنسان. وترد الإشارة أيضاً إلى إنشاء الهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول، بناءً على التكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٥/٢٥.

٣ - ويتضمن التقرير توصيات موجهة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي، تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، وتدعو إلى مشاركة الحكومة البناءة في هذا الصدد.

ثانيا - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

ألف - حق الفرد في الحياة والحرية والأمن وفي محاكمة عادلة

٤ - يشير تقرير أعده المعهد الكوري للتوحيد الوطني ونشر في تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى أن عدد حالات الإعدام بإجراءات موجزة التي يقدَّر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفذتها منذ عام ٢٠٠٠ يصل إلى ١ ٤٠٠ حالة. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تحدثت تقارير عن إعدام منشقين سياسيين أو مسؤولين كبار فقدوا حظوتهم لدى القيادة. فعلى سبيل المثال، أفادت منظمة العفو الدولية والمعهد الكوري للتوحيد الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٥ أن وزير الدفاع، هيون يونغ تشول، ربما يكون قد أعدم بسبب

''النوم أثناء أحداث عسكرية وعدم اتباع الأوامر''. وقد أنكرت الحكومة تنفيذها لعمليات الإعدام. وبالرغم من ذلك، تظل الإعدامات التعسفية خطرا قائما، ويعزى ذلك إلى وجود نص مبهم الصياغة في القانون الجنائي ينص على أن عقوبة أي ''جريمة جسيمة'' هي الإيداع في الإصلاحيات ''مدى الحياة مع الشغل أو الإعدام''.

٥ - ولم تكن هناك ما يدل على حدوث تغيرات في استخدام معسكرات الاعتقال السياسي، على النحو الذي وثقته لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١٤، ذكرت الحكومة أن بعض الأشخاص يقضون أحكاما بالسجن في سجون بها مرافق أشغال، ولكنها استمرت في إنكار وجود معسكرات الاعتقال السياسي.

٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، حكمت السلطات على اثنين من مواطني جمهورية كوريا، هما كيم كوك - جي وتشيون تشون - جيل، بالشُغل لفترة غير محددة بتهمة التجسس. وظل اثنان آخران من رعايا جمهورية كوريا، هما كيم جونغ - ووك وجو وُن - مون، ومواطن كندي، القس هيون سو ليم (ريم هيون سو)، قيد الاحتجاز قبل المحاكمة بتهم مماثلة.

٧ - ووفقا لشهادات أدلى بها أشخاصٌ فرّوا مؤخراً إلى المفوضية (سول)، استمرت السلطات في استخدام التعذيب وسوء المعاملة لتهديد ومعاقبة وتثبيط أشخاص قاموا بأفعال اعتبرت تخريبية. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وصف أحد الفارين الظروف خلال السنوات العشر التي قضاها في السجن بأنها كانت ''كفاحاً يومياً من أجل البقاء على قيد الحياة''، في ظل أعمال الإذلال والأشغال الشاقة والضرب التي تتمارس على نطاق واسع ضد جميع السجناء، والضغوط الكبيرة التي يتعرضون لها لإبداء الولاء للنخبة الحاكمة. ويتسق ذلك الوصف مع الأنماط التي وثقتها لجنة التحقيق، المتعلقة باللجوء الواسع النطاق للتعذيب والمعاملة المهينة في السجون.

باء - حالات الاختطاف الدولي والأسر المشتتة الشمل

٨ - واصلت سُلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يُزعم القيام بعمليات اختطاف دولي. وقام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في دورتيه المعقودتين في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥ بإحالة ست حالات اختطاف مزعومة جديدة إلى الحكومة.

٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، اقترح المقرِّر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقريره السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/28/71)، استراتيجية متعددة المسارات لمعالجة مسألة حالات الاختطاف الدولي والاختفاء القسري وما يتصل بها من مسائل. وأُبلغ خلال زيارته إلى طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أن حكومة اليابان تنظر في ٨٨١ حالة اختطاف مزعومة لمواطنيها منذ عقود من الزمن.

١٠ - وواصل عددٌ من المنظمات جمع الأدلة على حالات الاختطاف التي تقوم بها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدعوة للانتصاف. وظلت المفوضية (سول) على اتصال بتلك المنظمات للمساعدة على تيسير الوصول إلى آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وأكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن المفوضية (سول) ستعمل على تكميل الجهود الجارية والمساعدة على توحيد النتائج وتوجيهها إلى آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من الآليات.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث أي عملية لجمع شمل الأسر المشتتة. وتضمن اتفاق تم التوصل إليه بين الكوريتين في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ إطاراً زمنياً لجمع شمل الأسر المشتتة في أواخر أيلول/سبتمبر واتفاقاً على تنشيط عمليات التبادل بين المنظمات غير الحكومية في شتى المجالات. وأوصت منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيادة التواصل الشعبي بين البلدين.

١٢ - ويساور الأمين العام قلق بالغ إزاء محنة الأسر المشتتة الشمل وإزاء عمليات الاختطاف والاختفاء القسري الجارية. وهو يدعو جميع الجهات المعنية في المنطقة وخارجها إلى تعزيز الجهود الرامية إلى رصد تلك الحالات ومتابعتها، مع التركيز على تيسير عمليات جمع شمل الأُسر وكفالة المساءلة عن حالات الاختطاف والاختفاء.

جيم - حرية التعبير والحصول على المعلومات

١٣ - قبلت الحكومة ثلاث توصيات منبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل بتحسين ممارسة الحق في حرية التعبير، و التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وفي الحصول على المعلومات. وعلى وجه الخصوص، وافقت على النظر في اعتماد مجموعة من القوانين والتدابير العملية لكفالة حرية حصول المواطنين على المعلومات.

١٤ - إلا أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك مؤشرات على حدوث تحسن في ممارسة حرية التعبير أو الحصول على المعلومات. ولم يجر أي نقاش عام وكانت تلك المظاهرات القليلة التي حدثت مظاهرات نظمتها الحكومة فيما يبدو لأغراض دعائية.

١٥ - وظلت جميع مؤسسات البث التليفزيوني والإذاعي وغيرها من الجهات مقدمة الأخبار مملوكةً للدولة وخاضعة لسيطرة الحكومة الكاملة. وكان وصول عامة الجمهور إلى المصادر الخارجية للمعلومات، لا سيما من خلال قنوات التليفزيون الساتلية، ووسائط الإعلام الأجنبية، والإنترنت، مقيدا تماما. ولم تكن أي صحف دولية متاحة، وكان يتعين إعلان عن أي منشورات آتية من الخارج في المطار.

١٦ - وأصبح استخدام الهواتف المحمولة منتشرا في بيونغ يانغ في السنوات الأخيرة، ولكن لا يُعرف إلى أي مدى هي مستخدمة خارج العاصمة. ويقتصر استخدام الجمهور للهواتف الأرضية والمحمولة على شبكة داخل البلد وعلى الاتصالات داخل البلد. وهناك قيود على الاتصالات الهاتفية بين السكان المحليين وجالية المغتربين. وقد نشأ عن ذلك صعوبات تشغيلية في حالات الطوارئ، ووافقت الحكومة بناء على طلب الأمم المتحدة على السماح باتصالات محدودة بالهواتف المحمولة بين الموظفين الدوليين التابعين لمنظمات أو بعثات دولية وعدد معين من الموظفين الوطنيين، لأغراض الطوارئ فقط.

١٧ - وفي عام ٢٠١٤، طلبت الحكومة إلى جميع البعثات الأجنبية أن تقيد من استعمال موظفيها الوطنيين لخدمات الإنترنت، عدا لأغراض العمل. وقد فرض ذلك الإجراء تحدياً خطيراً على قدرة المنظمات الدولية على العمل بفعالية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ويدل ذلك أيضا على محاولات الحكومة المستمرة من أجل تقييد الوصول إلى الإنترنت.

دال - حرية التنقل

١٨ - لا يُسمح لمواطني جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بمغادرة البلد بدون إذن. ويتعرض المواطنون الذين يغادرون البلد أو يحاولون مغادرته، أو أسرهم، عقاباً شديداً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قامت الحكومة بتفعيل اللجنة الوطنية غير الدائمة للوقاية في حالات الطوارئ لمنع انتشار مرض فيروس إيبولا. وشمل ذلك إجراءات تقتضي حجز جميع الأجانب والرعايا المسافرين من البلدان ''التي يتفشى فيها فيروس إيبولا'' - والتي شملت، وفقا للحكومة، جميع البلدان الأفريقية بالإضافة إلى إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية - في الحجر الصحي في فندق حددته الحكومة لمدة ٢١ يوما تحت الإشراف الطبي. وعلاوةً على ذلك، أُلزم الرعايا والأجانب، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، العائدون

من بلدان ”لم تسجل فيها إصابات بفيروس إيبولا“، بالبقاء في أماكن إقامتهم لمدة ٢١ يوماً تحت الإشراف الطبي. وكان لتلك التدابير تأثيرٌ على عمل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. وفي حين كانت التدابير غير مشددة جزئيا فيما يتعلق بالمسافرين القادمين من بلدان لم تسجل فيها إصابات، فقد ظلت سارية في حالة المسافرين من البلدان التي سُجلت فيها إصابات بفيروس إيبولا والبلدان المجاورة لها.

هاء - الحق في الغذاء

١٩ - قبلت الحكومة تسع توصيات قدمها الاستعراض الدوري الشامل تتعلق بالحق في الغذاء، لا سيما التوصيات المتعلقة بكفالة الحق في الغذاء على دون تمييز وإعطاء الأولوية للغذاء في إنفاقها العام. وبالرغم من ذلك، فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت التقارير تتحدث عن انتهاكات خطيرة للحق في الغذاء، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لحقوق الإنسان الأخرى، لا سيما الحق في الحياة والحق في الصحة.

٢٠ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، ظل إنتاج الأغذية لا يكفي لتلبية الاحتياجات التغذوية لجميع السكان بشكل ملائم. وفي التقرير السنوي للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لعام ٢٠١٤، وصف المعهد مؤشر الجوع العام البالغ ١٦ درجة في البلد بأنه مؤشر ”خطير“.

٢١ - ولا تزال الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، والمسنون، هي الأكثر تضررا من سوء التغذية. ويعاني من فقر الدم طفلٌ واحد من كل ثلاثة أطفال دون الخامسة، ونحو نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ شهرا و ٢٣ شهرا، وتبلغ نسبة النساء الحوامل اللاتي يعانين من سوء التغذية ٢٨ في المائة.

٢٢ - ووفقا لوزارة الصحة العامة، تناقصت نسبة الأطفال حديثي الولادة منخفضي الوزن عند الولادة من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ بفضل توفير الأدوية الأساسية للنساء الحوامل. وعملت الحكومة أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة في البرامج التي تعالج الاحتياجات التغذوية للأطفال والنساء الحوامل أو المرضعات. وشمل ذلك توفير التمويل لإنتاج أنواع من البسكويت الغني بالمواد المغذية والحبوب في المصانع المحلية في مختلف أنحاء البلد. وينبغي تعزيز البرامج المحددة الموجهة للفئات الأشد ضعفا، بسبل تشمل تخصيص التمويل الكافي، نظرا لأنها لم تحظ بالأولوية الكافية في سياسات التغذية الوطنية على مدى فترة طويلة من الزمن.

٢٣ - وأدى الانخفاض الكبير في مستوى الأمطار عن متوسطها في الفترة من منتصف نيسان/أبريل إلى مطلع تموز/يوليه في المقاطعات الوسطى والجنوبية من البلد التي تشكل ''سلة الغذاء'' إلى الإضرار بالموسم الرئيسي لزراعة الرز والذرة في عام ٢٠١٥. ولا يتوفر حتى الآن تقييم مفصل عن الأضرار التي لحقت بالمحاصيل، ولكن التقديرات الرسمية الأولية المقدمة من لجنة التنسيق الوطنية تشير إلى أن ٥٦٢ ٤٤١ هكتارا فقط زُرعت رزا، أو ما يعادل ٨١ في المائة من المنطقة المزمع زراعتها والبالغة مساحتها ٤٩٨ ٥٤٥ هكتارا. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن ٢٤٥ ١٣٦ هكتارا، أي نحو ٣١ في المائة من المساحة المزروعة، قد تضررت بسبب الجفاف. وبالنظر إلى انحسار مساحة المنطقة المزروعة والانخفاض المتوقع في المحاصيل، تتوقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مبدئيا أن يبلغ إنتاج الرز في عام ٢٠١٥، ٢,٣ مليون طن، أي أقل بنسبة ١٢ في المائة عما كان عليه السنة الماضية.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٤، لم تُوجه الدعوة إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى إجراء تقييم مشترك مع الحكومة كما كان عليه الحال في السنوات السابقة. ولذلك فقد استُمدت البيانات عن المحاصيل في عام ٢٠١٤ أساسا من مصادر حكومية. ورغم حدوث زيادة طفيفة في إنتاج الحبوب بمقدار ٧٠٠ ٤٨ طن متري، أبلغت الحكومة عن نقص يبلغ نحو ٠٠٠ ٩٠٠ طن متري من معادل استهلاك الحبوب في عام ٢٠١٤. ويقدر الفاقد بعد الحصاد بنسبة ١٥,٥٦ في المائة بالنسبة للرز، و ١٦,٦٥ في المائة بالنسبة للذرة، و ١٦,٣٥ في المائة بالنسبة للقمح والشعير.

٢٥ - وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات لمعالجة هذه الوضع. ففي شباط/فبراير ٢٠١٤، دعا القائد الأعلى، كيم يونغ أون، إلى استحداث ابتكارات تقنية في مجال الزراعة. ويبدو أن الملاحظات الميدانية التي أبداها فريق الأمم المتحدة القطري تؤكد أن نظاما جديدا قد بدأ العمل به في معظم المزارع، إلا أن الأمم المتحدة لا تمتلك سوى القليل من المعلومات عن كيفية عمله. ودعا كيم يونغ أون في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العام الجديد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الخارجية والتعجيل بالمشاريع المتعلقة بمناطق التنمية الاقتصادية.

٢٦ - وعملت الحكومة مع الأمم المتحدة والأطراف الإنسانية الفاعلة الدولية على وضع استراتيجيات وطنية لإدارة الكوارث. ففي أيار/مايو ٢٠١٥، قدمت وزارة إدارة المدن طلبا إلى الأمم المتحدة للحصول على مواد إغاثة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للمناطق المتضررة من الجفاف في منطقة هوانغاي.

واو - الحق في الرعاية الصحية

٢٧ - من بين التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها الحكومة، كان ما لا يقل عن ١٤ توصية تتعلق بالحق في الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، وافقت الحكومة على زيادة الإنفاق في مجال الصحة، وتعزيز الخدمات الصحية عن طريق تحسين تدريب الموظفين الطبيين، واتخاذ تدابير ترمي إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية صحية متوسطة الأجل، وتنفيذ استراتيجية للصحة الإنجابية للحد من الوفيات تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - وفي استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لتطوير القطاع الصحي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، الذي أجري في عام ٢٠١٤، أكدت الحكومة التزامها السياسي والمالي بالتنمية الصحية. ولكن يبدو أن الأموال المخصصة لا تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك العقاقير الأساسية، والرعاية الجيدة السابقة للولادة، والتحصين، والمساعدة في حالات الطوارئ. ولا تستوفي نوعية الرعاية والخدمات في المرافق الصحية المعايير الدولية، إذ هناك نقص في الخدمات الأساسية لإنقاذ الحياة، وفي المباني، والمعدات الطبية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بروتوكولات العلاج قديمة وغير ملائمة.

٢٩ - ولمعالجة عدم كفاية تدريب أطباء الأسرة وموظفي المستشفيات، استحدث في عام ٢٠١٤ منهاج تعليمي جديد للتوليد يستوفي المعايير الدولية، وتلقى المدرسون التدريب في هذا المجال. ويؤمل توسيع نطاق المنهاج خلال عام ٢٠١٥ ليشمل جميع أنحاء البلد. والتزمت وزارة الصحة العامة ولجنة التعليم بزيادة عدد الممرضات والقابلات، ولكن تحقيق تقدم في هذا المجال سيتوقف بدرجة كبيرة على ما ستوفره الحكومة من مخصصات إضافية من الميزانية وعلى التمويل المقدم من الشركاء في التنمية.

٣٠ - وبدأت وزارة الصحة العامة بنشر تقارير صحية سنوية تبرز التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يسير البلد في طريق تحقيق الهدف ٤، إذ أن معدل وفيات الرضع يبلغ ٢٢ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حيّ، ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٢٧ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حيّ، كما يبلغ معدل وفيات المواليد ١٥ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حيّ. ويبلغ معدل وفيات الأمومة الحالي ٨٧ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة، وهو أعلى من الغاية التي حددها البلد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في ٥٠ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة[1]. ولا يزال البلد يواجه تحديا يتمثل

(١) فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال، تقرير عام ٢٠١٤: المستويات والاتجاهات في وفيات الأطفال.

في الافتقار إلى الخدمات الطارئة للتوليد ورعاية المواليد، بالإضافة إلى تردي خدمات الصحة الإنجابية وخدمات رعاية الأمهات.

زاي - حقوق الطفل

٣١ - قبلت الحكومة ١٣ توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل تتعلق بحقوق الطفل والحصول على التعليم، والتزمت بتنفيذ خطة عملها الوطنية للتعليم بحلول عام ٢٠١٥. وقدمت الحكومة أيضا التزامات عامة أخرى لتوفير الوسائل والموارد اللازمة للأطفال ذوي الإعاقة لتمكينهم من التمتع بالحق في التعلم. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للطفولة، تعكف الحكومة على إعداد تقريرها الدوري بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، بهدف تقديمه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣٢ - وأشارت الحكومة في تقريرها الوطني المتعلق بالتقرير الدوري الشامل الثاني، الصادر في عام ٢٠١٤، إلى أنها أصدرت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قانونا يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الطفل، لضمان حياتهم الاجتماعية وتعليمهم وصحتهم. وذكرت الحكومة أن القانون المتعلق برعاية وتربية الأطفال ينص على توفير التربية والتعليم العاميّن مجاناً من خلال دور الرضع والمدارس الداخلية، وعلى التنشئة الثقافية والعلمية من خلال المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات، وعلى تطوير قدرة إدارة حضانة الأطفال وقدرة المعلمين في رياض الأطفال. وأشارت الحكومة إلى أمر يتعلق بتوفير الدعم لمدة ١٢ عاما للتعليم المجاني والإلزامي. ولكنه نظرا لغياب التقارير المنتظمة والمعلومات المحددة، تظل حالة حقوق الأطفال غير واضحة، كما يصعب تقييم مدى قدرة النظام التعليمي على السهر على المصالح العليا للطفل.

٣٣ - ونظام التعليم ليس نظاما شاملا تماما، نظرا لأن اليتامى، والأطفال المحرومين من مقدمي الرعاية الأولية، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يتلقون التعليم بشكل منفصل عن النظام المدرسي العام، في مدارس داخلية ومدارس خاصة، وتختلف مناهجهم الدراسية ومدة دراستهم عن المناهج الدراسية ومدة الدراسة المطبقة في المدارس النظامية. والحكومة مدعوة إلى استعراض سياستها العامة فيما يتعلق بالرعاية المؤسسية لفئات معينة من الأطفال، ومواءمتها مع الممارسات والمعايير الدولية للتعليم الشامل للجميع.

حاء - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٣٤ - وقّعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٤ قبلت الحكومة توصيتين من توصيات الاستعراض الدوري الشامل تتعلقان بتعزيز تمتع الأطفال ذوي الإعاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٥ - غير أن هناك تقارير تفيد أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات ويتعرضون للتمييز. فعلى سبيل المثال، يتلقى الأطفال ذوي الإعاقات الحسية تعليمهم في مدارس خاصة، لمدة ٩ سنوات، في حين أن التعليم، في المدارس الأخرى، إلزامي لمدة ١٢ سنة. ويركز المنهاج الدراسي للمدارس الخاصة على المهارات المهنية، دون أن يتيح أي خيارات وظيفية. ولا توجد مؤسسات للتعليم قبل المدرسي ولا مرافق للتعليم العالي خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يوجد أيضا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معالجون فيزيائيون رسميون متدربون يمكنهم الإشراف على الأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم.

٣٦ - وزيادة الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أشارت إليه الحكومة في توقيعها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتيح الفرصة لها للتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين على تحسين الدعم المقدم لأضعف فئات السكان. ويشجع الأمين العام الحكومة على التصديق بسرعة على الاتفاقية، ووضع استراتيجية وطنية ترمي إلى مواءمة القوانين والسياسات مع أحكام الاتفاقية، وإنشاء الهياكل اللازمة لتيسير تنفيذها الفعال.

طاء - حقوق المرأة

٣٧ - قبلت الحكومة ١١ توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل تتعلق بحقوق المرأة. وعلى وجه الخصوص، التزمت الحكومة باتخاذ تدابير فورية لضمان المساواة بين الجنسين، والتشجيع على زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال.

٣٨ - ووفقا للإحصائيات الوطنية، حققت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نتائج هامة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فترة زمنية قصيرة نسبيا. وبالتالي فإنها قد تكون حققت حتى الآن المساواة بين الجنسين في التعليم، والعمالة، والحصول على الرعاية الصحية. غير أن الأمم المتحدة لم تر أدلة كافية تثبت هذا الادعاء.

٣٩ - ويبلغ معدل التحاق النساء بالتعليم العالي ١٧ في المائة من مجموع المسجلين، بما في ذلك في الجامعات التقنية. وعلاوة على ذلك، تميل النساء إلى التجمع في ما يعتبر تقليديا ميادين الدراسة المناسبة للمرأة، مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والخدمات. ومع أن النساء يمثلن نسبة ٤٧,٨ في المائة من القوة العاملة، فإنهن عادةً ما يشغلن وظائف إدارية أكثر منها تقنية.

٤٠ - ورغم أن القانون ينص على تمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل للمشاركة في الحياة السياسية منذ عام ١٩٤٥، فلا يضم مجلس الوزراء سوى ٦ نساء من بين ٢٤٠ عضوا.

ياء - أثر الجزاءات الاقتصادية على عمل وكالات الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤١ - من الواضح أن جزاءات الأمم المتحدة والجزاءات الثنائية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تنطبق على المساعدة الإنسانية، إلا أنها خلّفت آثارا سلبية غير مقصودة وغير مباشرة على الضعفاء من الناس. وانخفضت قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الحيوية في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، بسبب القيود التنفيذية الناجمة عن الجزاءات، بما في ذلك التأخر في شراء المؤن الأساسية ونقلها؛ والوثائق الإضافية المطلوبة لاستكمال عملية الشراء؛ وعدم القدرة على استيراد معدات أو مواد تقنية محددة من بعض البلدان؛ والتأخير في التخليص الجمركي في الموانئ.

٤٢ - وقد خلّف فرض الجزاءات أيضا أثرا سلبيا على قدرة الأمم المتحدة على جمع الأموال لتنفيذ أنشطة إنقاذ الأرواح. والأمم المتحدة في أمسّ الحاجة إلى ١١١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ لتمويل عملياتها الإنسانية لتلبية الاحتياجات البالغة الأهمية والتي طال أمدها. وأسفرت أيضا الجزاءات المالية المفروضة على مصرف التجارة الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠١٣ عن نقص حاد في النقدية على مدى فترات من الزمن، كان آخرها بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وذلك بسبب تعليق القنوات المصرفية. ونتيجة لذلك، اضطرت وكالات الأمم المتحدة إلى تعليق بعض الأنشطة البرنامجية وإعطاء الأولوية لأنشطة إنقاذ الأرواح، من قبيل توفير الأدوية الأساسية واللقاحات، والطعام، والمكملات الغذائية.

ثالثا - عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤٣ - رغم وجود بعض المؤشرات غير المسبوقة الدالة على تعامل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، فقد علّقت الحكومة أخيراً المناقشات الدائرة بشأن إمكانية العمل والتعاون في مجال حقوق الإنسان.

ألف - الهيئات الحكومية الدولية

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان قرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٤٥ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٨/٦٩، الذي قررت فيه أن تقدم إلى مجلس الأمن تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، شجعت الجمعية مجلس الأمن على النظر في إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية والنظر في نطاق جزاءات محددة الأهداف تُفرض على من يبدو أنهم المسؤولون عن الأعمال التي قالت عنها لجنة التحقيق إنها ربما تشكل جرائم ضد الإنسانية.

٤٦ - وبالإضافة إلى المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة، قرر مجلس الأمن، للمرة الأولى، إدراج حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جدول أعماله، وناقشها في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ممهدا بذلك الطريق أمام إحاطات ومناقشات مقبلة بشأن التطورات في مجال حقوق الإنسان في البلد. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إحاطتين للمجلس في تلك المناسبة.

٤٧ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، ألقى وزير الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كلمة، غير مسبوقة، أمام مجلس حقوق الإنسان. وكرر مجددا اعتراضات حكومته على لجنة التحقيق وعلى قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي تلك المناسبة، اجتمع الوزير مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهو أول اجتماع على الإطلاق يُعقد بين موظف رفيع المستوى من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمفوض السامي.

٤٨ - وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار ٢٢/٢٨ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي أدان فيه بأقوى العبارات الانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان وغيرها من تجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكب في البلد، ورحب بقرار مجلس الأمن بإضافة هذه الحالة إلى جدول أعماله. وطلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضية أن تقدم عرضا شفويا مستكملاً في دورتها الثلاثين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتقريرا شاملا في دورتها الحادية والثلاثين، في آذار/مارس ٢٠١٦، بشأن دور المفوضية وإنجازاتها، بما في ذلك الهيكل الميداني، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، قرر مجلس

حقوق الإنسان أن يعقد، في دورته الثلاثين حلقة نقاش بشأن هذه الحالة، بما في ذلك مسألة الاختطافات الدولية، وحالات الاختفاء القسري والمسائل ذات الصلة.

باء - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٤٩ - في أيار/مايو ٢٠١٥، أبرمت حكومة جمهورية كوريا ومفوضية حقوق الإنسان اتفاقا مؤقتا للبلد المضيف من أجل إنشاء الهيكل الميداني للمفوضية في سول، المشار إليه فيما بعد باسم مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول). ووافقت السلطات البلدية في سول على استضافة هذا الهيكل، الذي افتتحه المفوض السامي لحقوق الإنسان في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٥٠ - وقد جاء إنشاء مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول) نتيجة للتوصية الواردة في تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما أنشئ على أساس الفقرة ١٠ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٥ لكي يتابع على وجه السرعة التوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق في تقريرها، ويمد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدعم متزايد.

٥١ - ومكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول) مكلف تحديدا بتعزيز رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لضمان المساءلة، ولتعزيز التعاون وبناء القدرات لحكومات جميع الدول المعنية والمجتمع المدني والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى، وإبقاء الأنظار موجهة صوب حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من خلال القيام بمبادرات دؤوبة في مجالات التواصل والدعوة والتوعية.

٥٢ - ويمول مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول) من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ويعمل فيه ستة موظفين.

٥٣ - وبمناسبة افتتاح المكتب، أطلق المفوض السامي الموقع الشبكي الرسمي لمكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول)، وهو متاح باللغتين الإنكليزية والكورية على الرابط التالي: seoul.ohchr.org. ومن أجل زيادة الوعي بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والجمهور على نطاق أوسع، ينشط مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول) على عدد من منابر التواصل الاجتماعي. وقد جذب بالفعل حساب تويتر (@UNrightsSeoul) وصفحة فيسبوك لمكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول) الكثير من الاهتمام والمستعملين، بما في ذلك من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني.

٥٤ - وبدعم من مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول)، بدأ بعض منظمات المجتمع المدني إجراء عمليات مسح لتحديد المسؤولية الفردية والمؤسسية عن الانتهاكات الجسيمة التي وثقتها لجنة التحقيق. وبمساعدة من مفوضية حقوق الإنسان أيضا، قامت منظمات الدعوة العالمية بتنظيم حملات لإذكاء الوعي العام بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة، وساعدت في إنشاء شبكة من الخبراء ومنظمي الحملات، ولا سيما في أوساط الشباب، الذين سيستفيدون من الدعم التقني، وتبادل أفضل الممارسات، ومبادرات الدعوة مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول).

٥٥ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعرب الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في اجتماع مع المفوض السامي، عن اهتمام حكومة بلده بالاستفادة من المساعدة التقنية التي تقدمها مفوضية حقوق الإنسان. وفيما بعد، عقدت المفوضية والبعثة الدائمة عدة اجتماعات على مستوى العمل لاستكشاف النطاق الممكن للتعاون التقني ومجالاته. وعلاوة على ذلك، سعت المفوضية إلى إطلاع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بانتظام على آخر المستجدات بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٥.

٥٦ - ومع ذلك، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عقب اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٩، وجلسة مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أعلنت الحكومة وقف حوارها مع المفوضية بشأن المساعدة التقنية. وأكد وزير الخارجية ذلك القرار للمفوض السامي في آذار/مارس ٢٠١٥، وكذلك في رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه إلى المفوض السامي، أكد فيها من جديد أن حكومة بلده لا تعتزم التعاون مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول).

٥٧ - وعلاوة على ذلك، أصدرت اللجنة المعنية بتوحيد كوريا سلميا، وهي هيئة تابعة للدولة، بيانين عامين في ٢٧ أيار/مايو و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ هددت فيهما بالانتقام من مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول). وفي رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، أعرب المفوض السامي عن بالغ القلق إزاء تلك التهديدات المتكررة وذكّر الحكومة بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بحماية الأمم المتحدة وموظفيها وأصولها. وأكد المفوض السامي أيضا أن مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول) سيعمل باستقلال كامل، وفقا للولاية المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٥. وحث الحكومة على النظر في التعاون بشكل بنّاء مع مفوضية حقوق الإنسان. ويشير الأمين العام إلى أن الجمعية العامة أهابت بالدول الأعضاء، في الفقرة ١٠ من قرارها ١٨٨/٦٩، العمل على كفالة اضطلاع

الجهاز الميداني للمفوضية بعمله باستقلالية، وتوفر موارد كافية له، وعدم تعرضه لأي أعمال انتقامية أو تهديدات.

٥٨ - ويرحب الأمين العام بافتتاح مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول)، حيث أنه يضطلع بدور هام، بما في ذلك بهدف ضمان المساءلة، التي تعد أساسية لتحقيق المصالحة والأمن الطويل الأمد في شبه الجزيرة الكورية. ويحث الأمين العام السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل تحسين حقوق الإنسان والأحوال المعيشية للسكان. وبشكل خاص، يشجع الأمين العام الحكومة على النظر بصورة إيجابية في عرض مفوضية حقوق الإنسان المتعلق بالتعاون التقني.

جيم - آليات حقوق الإنسان

٥٩ - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في أربع معاهدات من المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، صدّقت الحكومة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وافقت الحكومة على توصيات الاستعراض الدوري الشامل بالتعجيل بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي وقعت عليها في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٦٠ - وقد قبلت الحكومة توصيات الاستعراض الدوري الشامل بتقديم تقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومن شأن التزام الحكومة بمواصلة العمل مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن يكمّل قبولها لعدد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل فيما يتعلق بحقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

دال - كيانات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٦١ - كما ذكر في التقرير السابق للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/69/639)، فإن قبول الحكومة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤ يتيح نقاط دخول هامة للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان.

٦٢ - وفي فترة الاستعراض الدوري الشامل، قبلت الحكومة أربع توصيات متعلقة بتعاونها مع المنظمات الدولية، والتزمت بالعمل على نحو وثيق مع الوكالات الإنسانية لكفالة وصولها بحرية ودون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين ولتهيئة ظروف الرصد الملائمة لها. وسيكون هذا التحسن في الظروف التشغيلية أساسيا لوصول الأمم المتحدة إلى فهم أكثر شمولا للوضع والاحتياجات في البلد وتحسين برمجة أنشطتها.

٦٣ - غير أن منظومة الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت العمل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ظل قيود كبيرة فرضتها الحكومة. وأدى عدم إمكانية الوصول بحرية إلى معظم أنحاء البلد وإلى عامة الجمهور، بما في ذلك الفئات السكانية الضعيفة، ومحدودية القدرة على جمع بيانات مستقلة إلى عرقلة عمل الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى حد كبير، ومنعها من وضع برامج متناسبة مع الاحتياجات الفعلية ومن تقييم أثر عملها، وعرقلة إيصال المساعدات.

٦٤ - واتخذت الحكومة خطوات صغيرة من أجل تحسين إمكانية حصول المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، بما في ذلك الأمم المتحدة، على البيانات عن طريق دراسات استقصائية وتقييمات دورية ومخصصة، ولا سيما فيما يتعلق بالمعلومات الاجتماعية - الديموغرافية. ويأمل الأمين العام أن تبذل الحكومة مزيدا من الجهود لتسهيل حصول الأمم المتحدة على المعلومات التي لا غنى عنها من أجل وضع وتنفيذ برامج مناسبة لتحسين حياة الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أقرت اللجنة التوجيهية لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل خريطة طريق تتعلق بوضع الإطار الاستراتيجي المقبل (٢٠١٧-٢٠٢١). وأكدت الدور الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري في تأييد الأولويات الوطنية والدفاع عنها، بما في ذلك التزامات الحكومة بالأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، والقواعد والمعايير الأخرى المتفق عليها دوليا. وينبغي أن تُدمج مبادئ البرمجة الخمسة المتمثلة في النهج القائم على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، والإدارة القائمة على النتائج، وتنمية القدرات، في إطار مشترك يتلاءم مع السياق القطري.

رابعاً - الاستنتاجات

٦٦ - يرحب الأمين العام بالجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة لمتابعة النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق، والتي أظهرت الحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز حقوق السكان وحمايتها. ويرحب الأمين العام بوجه خاص بإنشاء

مكتب مفوضية حقوق الإنسان (سول)، ويحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجميع الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على العمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد. وعلى وجه الخصوص، يشجع الأمين العام بقوة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف الحوار مع مفوضية حقوق الإنسان. كما يرحب الأمين العام باعتزام الحكومة تقديم تقرير عن تنفيذها لاتفاقية حقوق الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وذلك تمشيا مع التزاماتها فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل. ويشجع الحكومة على تقديم التقارير التي فات موعد تقديمها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٦٧ - ويدعو الأمين العام المجتمع الدولي إلى بذل كافة الجهود الممكنة والمعقولة لضمان إنهاء الانتهاكات المنهجية الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان الوارد وصفها في تقرير لجنة التحقيق، وأن تتم محاسبة المسؤولين عن الجرائم. ويجب أن تسير الجهود المبذولة من أجل إشراك حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى مساءلة مرتكبي الجرائم. وفي هذا الصدد، يشكل إدراج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن تطورا هاما.

خامسا - التوصيات

٦٨ - يوصي الأمين العام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:

(أ) ترجمة الالتزامات التي تعهدت بها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل إلى تدابير متابعة محددة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد بشكل فعال؛

(ب) قبول وتنفيذ المزيد من التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات؛

(ج) دعوة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والآليات المستقلة الأخرى لحقوق الإنسان إلى زيارة البلد؛

(د) العمل بصورة بناءة مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان ومكتبها في سول، والتماس المساعدة التقنية من المفوضية؛

(هـ) النظر في استنتاجات لجنة التحقيق وتوصياتها، والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل تنفيذها؛

(و) العمل بصورة مجدية مع جميع الدول الأعضاء المعنية فيما يتعلق بإيجاد حل لحالات الاختطاف الدولي والاختفاء القسري؛

(ز) إتاحة إمكانية الوصول للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية دون عوائق، لتمكينها من الاستجابة على نحو كاف لاحتياجات السكان.

٦٩ - ويوصي الأمين العام المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) النظر في الإجراءات المناسبة لمتابعة تقرير لجنة التحقيق، على النحو المطلوب في قراري مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٥ و ٢٢/٢٨، وقرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٩؛

(ب) زيادة توفير التمويل الكافي والمستدام للمساعدة الإنسانية، ولا سيما توفير الأغذية والأدوية، من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان؛

(ج) العمل على التقليل إلى أدنى حد مما يترتب على الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من آثار ضارة من الناحية الإنسانية من خلال تقديم الدعم الكامل لوكالات الأمم المتحدة التي تعمل على الأرض.